



المفوضية السامية للأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين



قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة المرأة والأسرة والطفولة

الاعلان العربي

”أطفالنا مستقبلنا: الانتماء والهوية”



نحن ممثلو الاليات الوطنية المعنية بالطفولة وحماية حقوق الاطفال بالدول العربية، والمنظمات الإقليمية والدولية والخبراء المعنيون المشاركون في الاجتماع الإقليمي حول "أطفالنا مستقبلنا: الانتماء والهوية"، الذي انعقدت اعماله بالتعاون والتنسيق بين جامعة الدول العربية- إدارة المرأة والأسرة والطفولة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وذلك خلال يومي 17 و18 أكتوبر /تشرين أول 2016، بمقر الأمانة لجامعة الدول العربية،

وتنفيذاً لإعلان الشارقة" حول المبادئ الأساسية لحماية الأطفال اللاجئين"، الصادر عن مؤتمر "الاستثمار في المستقبل" (أكتوبر/ تشرين أول 2014)، وتنفيذاً للتوصية الصادرة عن الاجتماع الثالث عشر للجنة وقف العنف ضد الأطفال" والتي نصت على: الطلب من الأمانة الفنية عقد اجتماع اقليمي حول اوضاع الاطفال في ظل اللجوء والنزوح بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية تأخذ بعين الاعتبار حق الأطفال اللاجئين في الحصول على شهادات وأوراق ثبوتية، وإعادة ربط العلاقات الأسرية ودعم الزيارات للمخيمات بهدف الوقوف على احتياجات اللاجئين وتقديم الخدمات الصحية وخدمات الدعم النفسي والمعنوي لهم.

وبناء على المناقشات والمداولات خلال جلسات الاجتماع والذي كُرسَت أعماله لإرساء حقوق الأطفال اللاجئين وحمايتهم سعياً لتبني استراتيجيات و خطط عمل تضمن حقوقهم وتحميهم في وضع النزوح واللجوء في مواجهة التحديات الراهنة بسبب النزاعات المسلحة والارهاب والاحتلال الذي تشهده عدد من الدول العربية وأصبح جلياً أن الأطفال هم من يتحملون العبء الأكبر والتداعيات السلبية للنزاعات وما يسفر عنها من اوضاع اللجوء والنزوح ،

وحرصاً منا على تأكيد حق كل إنسان في أن يُعترف بشخصيته القانونية طبقاً لما كرسه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وصادقت عليه الدول الأعضاء، وبما ورد في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي تضمنت في المادتين رقم (7 و 8) منها: **حق جميع الأطفال في الحصول على اسم واكتساب جنسية ومعرفة والديهم وتلقي رعايتهما،**

وإذ نشير إلى أنه كلما طال أمد الصراعات والنزاعات وظروف عدم الاستقرار والاحتلال قد ادي الي ازدياد اعداد اللاجئين والنازحين في المنطقة العربية وخارجها الامر الذي يهدد حقوق وسلامة الأطفال والعائلات المتضررة التي تزداد معاناتها في ظل غياب الوثائق القانونية التي تحدد هويتها، والجنسية، والوضع الاجتماعي، الأمر الذي سيخلق جيلاً ضائعاً من الأطفال في المستقبل غير حاملي لشهادات أو أوراق ثبوتية مما يعرضهم للاستغلال بكافة أشكاله.

وإذ نؤكد على ما جاء في الميثاق العربي لحقوق الإنسان بحق جميع الأشخاص في الحصول على هوية قانونية وحياة عائلية كريمة، وبمبادئ الشارقة المتعلقة بحماية الأطفال اللاجئين التي تحدد التدابير اللازمة

لضمان تمتع الأطفال اللاجئين بكافة حقوقهم القانونية، وأجندة التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة، والتي تلزم الدول بتوفير الهوية القانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد بحلول عام 2030،

وإدراكاً منا بأهمية تعزيز حقوق الأطفال اللاجئين وحمايتهم نؤكد على اتخاذ تدابير خاصة لتعزيز أنظمة التسجيل المدني المتضررة جراء الارهاب المسلح، والأزمات، والصراعات والكوارث وظروف انعدام الأمن، وضرورة تسجيل حالات الزواج للحفاظ على وحدة الاسرة، وتعزيز حماية النساء المهمشات بما في ذلك الأرمال واللواتي فُصلن قسراً عن أزواجهن، واناذ حقوقهم الاساسية طبقاً للمواثيق الدولية المنظمة لذلك، ووضع البرامج الخاصة بصحة المرأة.

يطالب المشاركون بإنهاء حالة الحرب وإحلال السلم في المجتمعات العربية وضمان حق الطفل في المنطقة العربية في البقاء والنماء والحماية، ودعوة المجتمع الدولي لتحمل كامل مسؤولياته تجاه حماية الأطفال في المنطقة العربية وفي مناطق النزاع خاصة في فلسطين وسوريا والعراق واليمن وليبيا والصومال، من خلال تفعيل القرارات والقوانين التي تكفل حماية الأطفال استناداً لإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة لعام 1974، وإعلان الجمعية العامة بشأن حقوق الطفل لسنة 1959، والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لسنة 1989، والبروتوكولات الاختيارية الملحقه بالاتفاقية،

نؤكد على التالي:

1. اهمية الطلب الى مجلس وزراء الخارجية العرب اعتماد الاتفاقية العربية لتنظيم اوضاع اللاجئين في المنطقة العربية، وحث الدول الاعضاء على الانضمام الي اتفاقية 1951 للاجئين.
2. الطلب من جامعة الدول العربية -ادارة المرأة والاسرة والطفولة العمل على اعتماد "الاستراتيجية العربية لحماية الاطفال في وضع اللجوء والنزوح، وعرضها علي مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في أقرب فرصة ممكنة باعتبارها الخطة التنفيذية لحماية الاطفال وضمان حقوقهم في ظل اللجوء والنزوح.
3. الطلب الي جامعة الدول العربية العمل على اصدار تشريع عربي موحد يضمن منح الاطفال اللاجئين والنازحين جنسيتهم عند الولادة دون استثناء ومنحهم بطاقة هوية بجنسيتهم الاصلية من

الدول العربية التي يلجأون إليها مع تمتعهم بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية لحين عودتهم الى دولهم الاصلية.

4. الطلب الي الدول الاعضاء استحداث تشريعات ومراجعة وتفعيل القوانين الوطنية المتعلقة بالجنسية والتي تضمن تسجيل كافة الاطفال عند ولادتهم بلا استثناء، وكذلك الاطفال غير المصحوبين بذويهم، وتلك الي تمكن المرأة من منح جنسيتها لأبنائها، وبالتوافق مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية في هذا الشأن.

5. حث الدول الاعضاء علي انشاء نظم حماية للأطفال اللاجئين وخاصة غير المصحوبين بذويهم والتأكيد علي تأمين احتياجات الاطفال وتقديم الدعم النفسي والمعنوي لهم، والعمل على تفعيل هذه النظم بشكل سريع وفعال.

6. التأكيد على التزام الدول الاعضاء بمنح اللاجئين الفلسطينيين المقيمين علي اراضيها حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية اسوة بمواطني هذه الدول وبما لا يتعارض مع قرار الجامعة العربية رقم 1547 لعام 1959.

7. الطلب الي الدول الاعضاء العمل علي نشر الوعي بالقوانين المتعلقة بالجنسية وحصول كافة الاطفال علي الاوراق الثبوتية عند ولادتهم، وذلك من خلال تبني حملات توعية لكافة الشرائح الاجتماعية لتسجيل كل حالات الولادة.

8. الطلب الي جامعة الدول العربية والمفوضية السامية لشئون اللاجئين التعاون في مجال بناء القدرات وعقد دورات تدريبية علي المستوي الوطني خاصة في مجالي الوقاية والحماية للعاملين مع الاطفال اللاجئين والنازحين

9. الطلب الي جامعة الدول العربية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التعاون في انشاء قاعدة بيانات للقوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية، والأحوال المدنية، وقوانين الجنسية في الدول الاعضاء.

10. الطلب من الدول الاعضاء مواجهة تجنيد الاطفال واستغلالهم في العمليات المسلحة.

11. الطلب الي جامعة الدول العربية عقد مؤتمر وزاري مشترك لوزراء الشؤون الاجتماعية والعدل والداخلية العرب لمناقشة كيفية تفعيل القوانين المتعلقة بحقوق الاطفال اللاجئين والنازحين.

12. الطلب الي جامعة الدول العربية بالتعاون مع المفوضية السامية لشئون اللاجئين تبني حملة علي المستوي الاقليمي تحت مسمي "انا هنا" تؤكد علي حق كل طفل في المنطقة العربية الحصول علي الجنسيه عند ولادته والاوراق الثبوتية التي تحدد هويته، وتمتعه بكافة الحقوق المكفولة له وفقاً للمعاهدات والمواثيق الاقليمية والدولية.